التي حققتها السياسة الاقتصادية حتى الان ٠ واعلن رابينوفيتش كذلك ان سنتي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ هما سنتا انتقال خطيرتين ٠ « ولكن اذا نجحنا في تشجيع الصادرات ، وتأمين استيراد الاموال على غرار الحاضر ، وتجميد نفقات الامن المحلية في مستواها الحالي ، عندئذ يمكننا ان نأمل بالنجاح في زيادة الانتاج القومي بصورة تدريجية ابتداء من سنة ١٩٧٧ » (دافار ، ٢٧ / ١٠ / ٧٥) ٠

وكان المستشار الاقتصادي لوزير المالية قد قدم تقريرا الى الحكومة حول توقعاته للسنة الحالية ، وذلك قبيل البدء بالبحث الاقتصادي المشار اليه ٠ وابرز التوقعات الواردة في هذا التقرير هو معدل البطالة المتوقعة خلال هذه السنة ، التي يتوقع وصولها الى ٦٧ الف شخص مقابل ٣٩ الفا في سنة ١٩٧٥ ٠ اما بالنسبة للهجرة فيتوقع قدوم ٢٤ الف مهاجر خلال السنة ٠ ولكن نظرا الى نسبة النزوح المتوقعة ، لن يبقى اي فائض في ميزان الهجرة ٠ كذلك يتوقع ارتفاع العجز في ميزان المدفوعات الى اربعة مليارات وثمانين مليون دولار مقابل ٣٫٧ مليار دولار في سنة ١٩٧٥ ٠ وحسب التقرير ستزداد ديون اسرائيل بالعملة الصعبة بـ ١٫٧ مليار دولار ، حيث تصل الى ٩٫٢ مليار دولار خلال سنة ١٩٧٦ ٠ اما فائض العملة الصعبة فيتوقع ان يحافظ على مستواه الحالي اي ١٠٧٠ مليون دولار (معاريف ، ٢٨ / ١٠ / ٧٥) ٠

وتفيد الاخبار ان وزارة المالية تعمل الان على اعداد خطة اقتصادية شاملة للسنة المقبلة ، تحل مكان السياسة المتقطعة التي اتبعت خلال السنة الاخيرة ٠ « وتشير التفاصيل المتوفرة حتى الان ، الى انه اصبح من الواضح ان سنة ١٩٧٦ ستكون احدى الفترات الصعبة في تاريخ الاقتصاد الاسرائيلي ، فترة ترافقها قرارات اقتصادية كثيرة ، مثل فرض ضرائب جديدة ، وتقليص الخدمات التي تمنحها الحكومة والمؤسسات العامة ، ثم اقالة عمال وتجميد جزء كبير من الاستثمارات ٠

« وتنوي وزارة المالية عرض خطة طوارىء اقتصادية ، تكون ذات انعكاسات بعيدة المدى على الحياة الاقتصادية ٠ وستكون هذه خطة شاملة لا تتعلق فقط بميزانية الدولة ، وانما بمجالات عدة من الحياة في اسرائيل » (دافيد ليفكين ـ دافار ، ٢٣ / ١١ / ٧٥) ٠

انخفاض متواصل في قيمة الليرة

وحتى اقرار مثل هذه الخطة ، تواصل وزارة المالية اتباع سياستها القديمة الرامية اولا الى تشجيع الصادرات كعلاج للعجز في ميزان المدفوعات ، وذلك عن طريق تخفيض قيمة الليرة خلال فترات متقاربة ٠ ولكن اخر تخفيض اجرته الحكومة في تاريخ ٣ / ١ / ٧٦ حيث خفضت قيمة الليرة بنسبة ٩ر١ ٪ ٠ ويعتبر هذا التخفيض استمرارا لسياسة « التخفيض الزاحف » الذي اعلنته الحكومة الاسرائيلية في تاريخ ١٨ حزيران ١٩٧٥ ، والذي خفضت بموجبه قيمة الليرة ست مرات حتى الان ٠ والمميز لهذا التخفيض ان نسبته لا تتعدى الاثنين بالمئة حسب قرار الحكومة (انظر الجدول) ٠

التخفيض في قيمة الليرة حسب سياسة « التخفيض الزاحف »

التاريخ	قيمة الليرة بالنسبة للدولار
١٧ / ٦ / ٧٥	دولار = ١٢ر٦ ليرة ٠
٥ / ٨ / ٧٥	دولار = ٢٤ر٦ ليرة ٠
٩ / ٩ / ٧٥	دولار = ٣٦ر٦ ليرة ٠
٢٨ / ٩ / ٧٥	دولار = ٧ ليرة ٠
٢٢ / ١١ / ٧٥	دولار = ١٠ر٧ ليرة ٠
٣ / ١ / ٧٦	دولار = ٢٤ر٧ ليرة ٠

الا ان الحكومة الاسرائيلية اضطرت الى خرق هذا القرار في شهر ايلول الماضي حيث اضطرها الواقع الاقتصادي الصعب الى اجراء تخفيض كبير بنسبة ١٠ ٪ مع رفع اسعار الوقود والسيارات واجور السفر الى الخارج ومعظم المنتجات الصناعية ٠

اسباب الازمة

يتساءل الكثيرون من خبراء الاقتصاد والمعلقين الاسرائيليين عن اسباب الازمة في الاقتصاد الاسرائيلي ، وهل ان عبء الامن هو